الأمم المتحدة

A/65/513

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

أتشرف بأن أحيل لكم طيه البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ممارسة منه للحق في الرد على الملاحظات التي أبدتها فخامة رئيسة جمهورية الأرجنتين، كريستينا فرنانديس دي كيرشنر، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في الجمعية العامة (انظر المرفق).

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك لايل **غرانت**

الممثل الدائم

211010 211010 10-58359 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ممارسة للحق في الرد على الملاحظات التي أبدتها رئيسة جمهورية الأرجنتين في جلسة المناقشة العامة التي عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

لا يساور المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند. ولن تجري أي مفاوضات بشأن السيادة على هذه الجزر ما لم يعرب سكانها عن رغبتهم في ذلك.

وتعلق الحكومة البريطانية بالغ الأهمية على مبدأ تقرير المصير الذي تنص عليه المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا هو المبدأ الذي يشكل ركيزة موقفنا بشأن جزر فوكلاند.

وعلاقة المملكة المتحدة بجميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها هي علاقة حديثة قائمة على أسس الشراكة والقيم المشتركة وحق كل من الأقاليم، بما فيها جزر فوكلاند، في تحديد ما إذا كان يرغب في الإبقاء على الصلة التي تربطه بالمملكة المتحدة.

وإن ممثلي جزر فوكلاند المنتخبين ديمقراطيا أعربوا من جديد عن آرائهم وبشكل واضح لدى زيارتهم الأمم المتحدة للمشاركة في المناقشة العامة التي أجرتها لجنة الـ ٢٤ الخاصة. فطلبوا من اللجنة الإقرار بأن لشعبهم، أسوة بسائر الشعوب، الحق في تقرير المصير. وأعادوا سرد الوقائع التاريخية التي تفيد بأن جزر فوكلاند لم تكن مأهولة بسكان أصليين وأنه لم يُنقل منها أي سكان مدنيين قبل أن يستقر شعبهم فيها على امتداد ثمانية أجيال. وأكدوا أن شعبهم كان وما زال الشعب الوحيد الذي يسكنها، وأنهم لا يرغبون في إحداث أي تغيير في وضعها القانوني.

ولحكومة جزر فوكلاند الحق في التنقيب عن النفط والغاز في مياهها الإقليمية. وهذا الحق يستند إلى المادة ١-٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن ”لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية“. ولا يمكن على الإطلاق حرمان الشعوب من سبل عيشها.

وتشير المملكة المتحدة إلى أن حكومة جمهورية الأرجنتين أعلنت أنها تخطط للتنقيب عن النفط والغاز في جنوب المحيط الأطلسي. و تستتبع عمليات التنقيب هذه مسؤوليات تجاه البيئة على حكومتي جزر فوكلاند وجمهورية الأرجنتين، كلتيهما. وتأخذ حكومة جزر

فوكلاند مسؤولياتها هذه محمل الجد. فخصصت الموارد المالية اللازمة لإجراء استعراض خارجي للتقييمات التي أجرتها في هذا الإطار مؤسساتٌ في المملكة المتحدة مثل معهد الإدارة والتقييم البيئي (IEMA) والجمعية الاسكوتلاندية للعلوم البحرية (SAMS). والتمست حكومة جزر فوكلاند أيضا المساعدة من الخبراء العاملين في إدارة الطاقة وتغير المناخ البريطانية وفي منظمة ''Health and Safety Executive'' ومركز ''British GeologicalSurvey'' لوضع قواعد بشأن التبعات التي تخلفها على البيئة جميع عمليات التنقيب عن النفط والغاز في المياه، إلى جانب شؤون الصحة والسلامة ذات الصلة. وإن هذه القواعد المتعلقة بالبيئة والصحة هي نفس القواعد التي يتعين التقيد بها لدى التنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية للملكة المتحدة، وهي من أشد القواعد صرامة في العالم.